الأمم المتحدة

A/59/333–S/2004/717

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
7 September 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والخمسون
البند ٥٧ (ن) من جدول الأعمال المؤقت*
التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى: التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

مجلس الأمن
السنة التاسعة والخمسون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ موجهتان إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه الرسالة المؤرخة ٣ أيلول/سبتمبر التي وجهها وزير خارجية جمهورية أذربيجان، السيد إلمار مامّادياروف بشأن الأنشطة غير الشرعية التي نفذتها أرمينيا في الأراضي المحتلة في جمهورية أذربيجان عقب العدوان المسلح والتطهير العرقي اللذين قامت بهما أرمينيا ضد أذربيجان وسكانها، انتهاكا صارخا منها للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي (انظر المرفق).

يرجى القيام بسرعة بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٥٧ (ن) من جدول الأعمال المؤقت وكوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يشار **علييف**
السفير
الممثل الدائم

* A/59/150.

090904 090904 04-50060 (A)

مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٣ أيلول /سبتمبر ٢٠٠٤ الموجهتين إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

شددت في رسالتي المؤرخة ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤ المتعلقة بنية النظام الانفصالي الأرميني الذي نصبته جمهورية أرمينيا في الأراضي المحتلة في أذربيجان إجراء ''انتخابات'' لـ ''هيئات الحكم الذاتي المحلية'' (S/2004/562، المرفق) على محاولات أرمينيا ترسيخ نتائج عدوانها الصارخ على أذربيجان. أود اليوم أن ألفت انتباهكم إلى أعمال أخرى غير شرعية أخرى تقوم بها أرمينيا في الأراضي المحتلة في أذربيجان.

إن أرمينيا، بمواصلتها احتلالها غير الشرعي للأراضي الأذربيجانية، تسعى إلى أن تفرض على أذربيجان حلا قسريا للنزاع على أساس الأمر الواقع، وهي، علاوة على ذلك، إذ تتجاهل وتزدري إرادة المجتمع الدولي مع شعورها بأنها تفلت من العقاب، تحاول ضم جزء من أراضي أذربيجان منتهكةً بذلك ما قطعته على نفسها من تعهدات دولية. ولتحقيق هذا الغرض، شرعت أرمينيا في ترسيخ نتائج حملة التطهير العرقي الواسعة النطاق غير المسبوقة التي نفذتها وتوطين سكان أرمن في الأراضي الأذربيجانية المحتلة، ما يؤدي إلى خلق وضع ديموغرافي جديد. وأعتقد أن الأثر الخطير لعمليات التوطين غير الشرعية هذه والذي يحمل في طياته بذور الانفجار غني عن البيان.

وترد أدناه بعض الوقائع التي وثقتها مصادر أرمنية وتثبت أن المستوطنات تبنى وأنها تبنى بطريقة منظمة:

(أ) في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، نشرت وكالة الأنباء الأرمنية ''Asbarez Online'' المعلومات التالية: ''في الوقت نفسه، أعلن مسؤولون رسميون في يريفان أن ما يزيد على ألف أسرة من أرمينيا انتقلت للإقامة في كاراباخ منذ عام ١٩٩٤. ويقيم قسم من المستوطنين في قطاع لاشين الواقع في أذربيجان وتسيطر عليه أرمينيا. ووفقا لإدارة الهجرة واللاجئين الأرمنية التابعة للحكومة، يبلغ عدد الأسر الأرمنية الجاهزة للانتقال من أجل الإقامة في كاراباخ ٠٠٠ ١٠٠ أسرة''.

(ب) ووفقا للمعلومات التي قدمتها وكالتا الأنباء الأرمنيتان ''Armenpress'' و ''Noyan Tapan'' في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢: ''ذكرت لجنة الهجرة واللاجئين التابعة للحكومة في [أرمينيا] أنه في الفترة الممتدة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ و ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ طلبت نحو ٧٠٠ أسرة الإقامة الدائمة في ناغورنو كاراباخ. وكان القسم الأعظم منها، أي ٥٤٧ أسرة، من الأسر المقيمة في المناطق الحضرية في أرمينيا.

وكان زهاء ٣١٠ أسر من يريفان. وذكرت الإدارة أنها ساعدت في العامين الماضيين على توطين ٧٠ أسرة أي ما يعادل ٣٧٠ شخصا في ناغورنو كاراباخ''.

(ج) أبلغ سيرج أميرهانيان ''رئيس إدارة اللاجئين والمهاجرين'' التابعة لما يسمى بـ ''جمهورية ناغورنو كارباخ''، وكالتي الأنباء ARKA و NKR أن عدد الأسر التي انتقلت من أرمينيا وغيرها من بلدان أسرة الدول المستقلة منذ شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ للإقامة في منطقة ناغورنو كاراباخ بلغ ما مجموعه ٨٢ أسرة.

كما أن أرمينيا تشوه التاريخ وتطمس الموروث الثقافي والمعماري لمدينة شوشا الواقعة في منطقة ناغورنو كارباخ – وهي مدينة أذربيجانية تاريخية كانت الغالبية الساحقة من سكانها قبل الاحتلال الأرمني في أيار/مايو ١٩٩٢ من الأذربيجانيين. و من أجل ترسيخ الواقع المشوه هذا، لجأت أرمينيا، بمساعدة قدمها الأرمن في الشتات، إلى إنشاء ما يسمى صندوق ''شوشا''.

إن أرمينيا ماضية في جلب مستوطنين جدد وفي تغيير الوضع الديموغرافي ليس في منطقة ناغورنو كاراباخ فحسب بل أيضا في المناطق الأذربيجانية المحتلة الأخرى المحيطة بها. ويوجد حاليا في منطقة لاشين التي تحتلها أرمينيا منذ عام ١٩٩٢ نحو ٠٠٠ ١٣ شخص مقيم أعادت توطينهم فيها حكومة أرمينيا. إلى ذلك، تطلق أرمينيا على مدينة لاشين الأذربيجانية اسما أرمينيا وهو ''بردزور''. إن لهذه الممارسة الشائنة المتمثلة في عمليات تزوير تاريخية عهدا طويلا – إذ لطالما حاولت أرمينيا ''أرمنة'' الأسماء الأصلية للأماكن الأذربيجانية التاريخية، ما يزيد ''طينا'' ثقافيا على ''بلة'' التطهير العرقي.

إن مجلس الأمن أعاد التأكيد في الفقرة ٣ من قراره ٨٢٢ (١٩٩٣) والفقرة ١١ من قراره ٨٥٣ (١٩٩٣) على ''أن جميع الأطراف ملزمة بالامتثال لمبادئ القانون الإنساني الدولي وقواعده''. وعليه، فإن أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والبروتوكول الإضافي الأول تنطبق على أرمينيا التي تشكل طرفا في اتفاقيات جنيف الأربع كافة والبروتوكولين الإضافيين. وكما تعلمون أيضا، فإن هذه الأحكام، أي المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة والفقرتين ٤ و٥ من المادة ٨٥ من البرتوكول الإضافي تحظر على السلطة المحتلة ترحيل أو نقل أجزاء من السكان المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها.

إن جميع الأعمال غير الشرعية الآنفة الذكر تشكل مرة أخرى دليلا على السياسة الخطيرة التي تتبعها أرمينيا لتغيير وضع المنطقة والحؤول دون عودة السكان الأذربيجانيين إلى ديارهم، وذلك بغرض تقويض عملية تسوية النزاع.

من الواضح أن أرمينيا لن تغير موقفها العدائي والمدمر ما لم يمارس المجتمع الدولي ضغطا شديدا لتحميلها مسؤولية أعمالها. وفي ضوء السابقة المتبعة منذ فترة طويلة المتمثلة في النظر في الممارسات غير الشرعية المثيلة وإدانتها، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدين بشدة وبصورة لا لبس فيها عملية التوطين غير الشرعية الجارية على قدم وساق، وما يسمى الانتخابات القائمة على دوائر انتخابية تنتمي حصرا إلى عرق واحد، والتغيير في البنى التحتية وغير ذلك من الأعمال التي ينفذها الجانب الأرمني في الأراضي الأذربيجانية المحتلة. وما لم يتم ذلك، فإن عدم تحرك المسؤولين عن إعادة إحلال السلام والأمن الدولي وصونهما وعن التوسط لحل النزاع الدائر بين أرمينيا وأذربيجان سيمضي في مفاقمة الحالة، ما يترك أثرا سلبيا وفي النهاية يقوض عملية تسوية النزاع سلميا.

وإذا ما عوملت الضحية والمعتدي، ومن يتقيد بالقانون الدولي ومن ينتهكه على قدم المساواة، فإنه يصعب علينا توقع تسوية النزاع بصورة عادلة ونزيهة.

تتوقع أذربيجان أن تلقى دواعي القلق العميق هذه رد الفعل المناسب من جانبكم وأن تحثكم على اتخاذ إجراءات شديدة تؤدي إلى إزالة العثرات التي تعيق عملية التفاوض الهشة أصلا. وإن اتخاذ موقف قائم على الاحترام التام والمطلق للقانون الدولي نصا وروحا هو وحده الكفيل بفتح طرق تفضي إلى تسوية النزاع بين أرمينيا وأذربيجان تسوية عادلة وكاملة وشاملة.

(توقيع) إلمار **ماماديياروف**